رقم=الوثيقة=W MDE 15/073/2002 (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : UM
O مايو/أيار OMMO

إسرائيل/الأراضي المحتلة : ينبغي على مجلس الأمن أن يتمسك بالتزامه في كشف الحقيقة

حثت منظمة العفو الدولية اليوم مجلس الأمن الدولي، بمن فيه الولايات المتحدة التي أيدت تشكيل بعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، على الوفاء بالمسؤولية المترتبة عليهما لكشف حقيقة ما جرى في مخيم جنين للاجئين خلال اجتياح جيش الدفاع الإسرائيلي له في إبريل/نيسان.

وانتقدت المنظمة بشدة ما وصفته بأنه مطالب إسرائيلية غير مقبولة دفعت الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان إلى إحاطة مجلس الأمن علماً بعزمه على حل فريق تقصي الحقائق الذي شكله للتحقيق في ما حدث في مخيم جنين للاجئين. ومن المحتمل أن يحل السيد عنان الفريق اليوم لأن إسرائيل لن تتعاون معه إلا إذا مارس مهمته وفق شروط ارتأى الأمين العام للأمم المتحدة أنها ستمنعه من إجراء تحقيق يتسم بالشمولية والمصداقية.

وأضافت المنظمة "إن التحديد الدقيق والمستقل لما جرى ليس في جنين وحدها بل أيضاً خلال عمليات التوغل الإسرائيلية في أماكن أخرى، من ضمنها نابلس ورام الله وبيت لحم، وعمليات التوغل الأخيرة في الخليل وطولكرم، يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للسلام والأمن في المنطقة".

وقالت المنظمة إن مندوبيها الذين زاروا المخيم بعيد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي منه عثروا على أدلة موثوق بها على وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات لحقوق الإنسان خلال الاجتياح. وهذا يتطلب إجراء تحقيق كامل ومستقل.

وتابعت المنظمة تقول إنه "من الضروري أن يطلع فريق تقصي الحقائق بالكامل على جميع المعلومات المتوافرة من دون أية عراقيل. وهذا يتطلب مقابلة الشهود والاطلاع على جميع الوثائق ذات الصلة حتى تتسم النتائج التي يتوصل إليها بالمصداقية."

وقالت المنظمة إن "تقاعس أي طرف عن التعاون مع بعثة تقصي الحقائق لا يجوز أبداً أن يؤدي إلى التخلي عن التحقيق الذي أقرته الأمم المتحدة ويواصل المجتمع الدولي الدعوة لإجرائه."

"إن معرفة الحقيقة هي الخطوة الأولى نحو المساءلة والعدالة".

الخلفية
طوال أيام عديدة، منع جيش الدفاع الإسرائيلي سيارات الإسعاف والمعونة الإنسانية من الوصول إلى سكان مخيم جنين للاجئين، بمن فيهم المرضى والجرحى. وخلال هذه الفترة، حوَّل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أنقاض منطقة واسعة من المخيم كانت تضم أكثر من مائة منـزل مؤلف من طابقين أو ثلاثة طوابق. ويبدو أن جزءاً كبيراً من عملية الهدم هذه جرى من دون وجود حاجة عسكرية ماسة. ودُفن عدد غير معروف من الأشخاص تحت أنقاض المنازل التي هدمتها الجرافات، فيما واصل جيش الدفاع الإسرائيلي منع الدخول إلى المخيم.

وإضافة إلى الذين لقوا حتفهم تحت الأنقاض، يبدو أن جيش الدفاع الإسرائيلي قتل عدداً من سكان المخيم بصورة غير قانونية؛ وأجرى البروفيسور دريك باوندر، وهو طبيب شرعي كان عضواً في فريق منظمة العفو الدولية، تشريحاً لجثتين وقال إن الملابسات التي تكتنف وفاتهما تثير الشكوك. وأبلغ أفراد عائلات الضحايا مندوبي المنظمة بحدوث عمليات قتل غير قانونية أخرى، بينهما إعدام الجنود لفلسطينيين اثنين أعزلين بإجراءات مقتضبة.

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org